مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ELWAHAT Journal for Research and Studies
Available online at :https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2
371 –354 :(2023) 1 العدد 16 المجلد ISSN : 1112 -7163 E-ISSN: 2588-1892

استراتيجية دعم و تطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (2009–2018)

Strategy of support and development of the agricultural sector to achieve economic development in Algeria (2018-2009)

نعيمة شلابي

جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية،
chelabi.naima@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/19 تاريخ القبول: 2023/04/17 تاريخ النشر: 2023/06/07

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2009–2018، فقد سارعت الجزائر إلى تطوير وتدعيم القطاع الفلاحي من خلال تنفيذ برامج ومخططات تنموية منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA".

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وضع رؤية مستقبلية للبحث عن خيارات استراتيجية لقطاع المحروقات ومنها القطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاعا حيويا في الاقتصاد الوطني ويمكن أن يكون بديلا استراتيجيا لقطاع المحروقات إذا ما توافرت الظروف المناسبة من خلال توجيه الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وتعبئتها نحو الاستثمارات الفلاحية.

كلمات دالة: تنمية اقتصادية؛ قطاع فلاحي؛ برنامج التنمية الفلاحية في الجزائر PNDA.

المؤلف المرسل: نعيمة شلابي: chelabi.naima@univ-medea.dz

Abstract:

This research paper aims to study the extent of the contribution of the agricultural sector to the achievement of economic development in Algeria during the period 2009-2018.Algeria has accelerated the development and strengthening of the agricultural sector through the implementation of development programs and plans, including the National Agricultural Development Plan "PNDA".

The study concluded that it is necessary to develop a future vision to search for strategic options for the hydrocarbon sector, including the agricultural sector, which is considered a vital sector in the national economy and can be a strategic alternative to the hydrocarbon sector if the appropriate conditions exist by directing natural, human and financial resources and mobilizing them towards agricultural investments

Key words: economic development; agricultural sector; Agricultural Development Program in Algeria PNDA.

1. مقدمة:

أبدت الجزائر اهتماما بالقطاع الفلاحي منذ تسعينات القرن الماضي، بانتهاجها سياسات اقتصادية تهدف إلى الاصلاح والتطوير ومنها سياسات الدعم والتنمية من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي سواء كان محليا أو أجنبيا، من أجل تحقيق زيادة في مساهمة الناتج الفلاحي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وكذا توفير مناصب شغل للبطالين، وأيضا تقليص فاتورة الاستيراد والعجز في الميزان التجاري الزراعي ومن ثم تحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

2.1 إشكالية الدراسة: نحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة على التساؤل التالي: فيما تكمن مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2009-2018؟

3.1 فرضيات الدراسة: يتميز القطاع الفلاحي في الجزائر بإمكانيات طبيعية ومادية وبشرية تجعله الخيار الأنسب للنهوض بالاقتصاد الوطني وبديل متاح لقطاع المحروقات.

تسعى الدولة الجزائرية إلى دعم و تطوير القطاع الفلاحي من خلال انتهاج استراتيجيات وسياسات اقتصادية واتباع برامج ومخططات تنموية مختلفة.

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر.

4.1 أهمية وأهداف الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، كما تهدف إلى تحفيز المستثمرين للاستثمار فيه من خلال تسليط الضوء على مميزاته، واختياره البديل الأنسب لقطاع المحروقات.

5.1 منهج الدراسة: اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الفلاحي في الجزائر من خلال البيانات والاحصائيات المنشورة.

6.1 تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية: فكان المحور الأول متعلق بالإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والقطاع الفلاحي، أما المحور الثاني فسلط الضوء على البرنامج التنموي المقدم من طرف الدولة الجزائرية لترقية ودعم القطاع الفلاحي "PNDA". أما المحور الثالث فقد ارتبط بقياس مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة 2009-2018.

7.1 دراسات سابقة:

دراسة أحمد سواهلية وآخرون، " **تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني– دراسة حالة الجزائر–**"، هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني والسياسات المنتهجة من طرف الدولة نحو القطاع الفلاحي من أجل رفع الانتاج الفلاحي وتقييمها، بداية من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي.

دراسة أكتمير حورية وبركان زهية، " **القطاع الفلاحي كبديل إستراتيجي للمحروقات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية(نمذجة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1980–2016 في الجزائر**"، هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر نمو القطاع الفلاحي على التنمية الاقتصادية المعبر عنها بمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات

سنوية خلال الفترة 1980– 2016، من خلال تحليل بعض مؤشرات القطاع الفلاحي وبناء نموذج قياسي لقياس الأثر، وتوصلت إلى أن نمو القطاع الفلاحي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والطويل.

2. الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية و القطاع الفلاحي:

تعددت التعاريف للتنمية الاقتصادية وكذا القطاع الفلاحي، ولكن يمكننا الجمع بينها كما يلي:

1.2 **تعريف التنمية الاقتصادية:** هي عملية متعددة الأبعاد تتمثل في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية ، فالتنمية الاقتصادية هي عملية متكامل بشقيها الاقتصادي و يقصد به يادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع، و الشق الاجتماعي و يقصد به إحداث تغيير اجتماعي و ثقافي و سياسي، و يسير الشقين جنبا إلى جنب (عجمية و علي، 1998، صفحة 35):

2.2 مقومات التنمية الاقتصادية: يجب توفر مجموعة من المقومات الضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، و منها نذكر (القريشي، 2007، الصفحات 134-136):

-تراكم رأس المال: و يتم هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار، التي تتطلب توفر المدخرات الحقيقية لتوفير الموارد المالية لأغراض الاستثمار.

-الموارد البشرية: يعتبر الانسان هو غاية التنمية و وسيلتها في نفس الوقت.

-الموارد الطبيعية: تأتي أهمية الموارد الطبيعية من كيفية و طريقة استخدامها الاستخدام الأمثل .

-التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي: تعتبر التكنولوجيا من أهم مستلزمات الانتاج، و بالتالي تحقيق نمو و تقدم في اقتصاد الدولة.

3.2 أهداف التنمية الاقتصادية: تختلف الأهداف باختلاف ظروف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و لكن هناك أهداف مشتركة تسعى إليها الدول النامية في خططها التنموية ، و يمكن إجمالها في ما يلي (حسين، طنيب، و بدران، 1995، صفحة 122) :

- زيادة الدخل القومي .
- رفع المستوى المعيشي للأفراد.
- تعميق الشعور بالإنتماء و الإهتمام بالمصلحة العامة.
- القضاء على التبعية بكل أشكالها.

- عدالة التوزيع في الدخل القومي لتقليل التفاوت بين الدخول.
- بناء قاعدة صناعية متينة واستخدام التكنولوجيا المناسبة.
- توفير الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن،...)
- إطلاق الابداع و إطلاق جميع الطاقات الكامنة في المجتمع.
- الاسهام في الحضارة الانسانية و إخذ المكان اللائق بين الأمم.
- التوسع في الهيكل الانتاجي.

4.2 تعريف الفلاحة: تعرف الفلاحة بأنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات انتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونها مهنة وفن. (العارف، 2010، صفحة 81)

ويعرف القطاع الفلاحي على أنه وبشكل عام الأعمال التي يتم من خلالها تسخير البيئة والطبيعة من قبل الانسان لإنتاج مختلف المحاصيل الحيوانية والنباتية. (Bouri, 2010, p. 32)

5.2 خصائص القطاع الفلاحي: تختلف الزراعة عن غيرها من الحرف الإنتاجية بأنها تتصف بسمات تميزها عن الحرف الأخرى، يمكن ابرازها فيما يلي: (العارف، 2010، صفحة 43)

- ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية،
- موسمية الإنتاج الزراعي،
- التركيب التنافسي للنشاط الزراعي،
- صعوبة التحكم في الانتاج الزراعي،
- ضعف وصعوبة التمويل الزراعي،
- ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة،
- ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الزراعية،
- تنوع خصائص السلع الزراعية.

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في الاقتصاد الوطني من خلال اسهامه في الناتج المحلي، وكذا من خلال توفير مناصب شغل للأفراد بالإضافة إلى مساهمته في عملية التجارة الخارجية عبر تشجيع التصدير وتوفير العملة الصعبة للبلد.

كما يساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها الأفراد كالمنتجات النباتية والحيوانية سواء من خلال التوسع الرأسي في استخدام وسائل حديثة للإنتاج، والتوسع الافقي من خلال الزيادة في الرقعة الفلاحية. (DJAAFRI & ABDELLI, 2019, pp. 2710-8511)

بينما يشكل العقار الفلاحي وعزوف الشباب عن العمل في القطاع الفلاحي أحد التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر مما قد يعيق متخذي القرار لتحقيق التنمية.

وهذا رغم الجهود المبذولة حيث أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي فخصصت له اعتمادات مالية كبيرة للنهوض به وتطويره، باعتبار أنه يحتل مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية .

3. ترقية وتدعيم القطاع الفلاحي من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر:

لقد تم وضع مخطط وطني للتنمية الفلاحية في الجزائر «Plan PNDA National de Développement Agricole» من أجل ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به ليصبح قطاعا هاما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ويكون الاستثمار فيه خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1.3 مفهوم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية:

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة. (بوجيهي، 2006، صفحة 08)

يهدف هذا المخطط إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، كما يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية وتشجيع ودعم المزارعين.

2.3 أهداف المخطط: يمكن حصر أهم أهداف هذا المخطط فيما يلي: (حفناوي، 2013، الصفحات 11-12)

- تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال الانتاج الزراعي وتنويعه.

- الاستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية.
- ابراز وتعزيز الميزة النسبية للإنتاج من أجل التصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في العمالة من خلال تعزيز وتشجيع الاستثمار.
- تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين.

3.3 آليات تنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: لتنفيذ برامج المخطط تم تحديد تدابير ومناهج معينة خاصة بكل برنامج كما يلي:

– **التدابير الخاصة ببرامج تطوير الانتاج والانتاجية**: ففي إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الانتاج الوطني، تم توظيف المزارع النموذجية لوحدات تكثيف المدخلات الفلاحية(بذور، شتلات، فصائل حيوانية)، والمحافظة على الموارد الوراثية، وتطويرها لتصبح وحدات تجارب، مع زيادة التقنيات الحديثة، وتمنح الأهمية هنا للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي تملك فيها الجزائر قدرات نوعية تمكنها من جعل هذا المنتوج قابلا للتصدير ويستطيع مواجهة المنافسة في الخارج، كما تم اضافة نصوص لدعم هذا البرنامج بواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، تهدف إلى تبسيط الاجراءات وإعطاء شفافية وليونة كبيرتين لطرق الدعم وسبل الحصول على المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفيدين، بما يضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة.

– **التدابير الخاصة ببرامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج**: يتم تكييف الأنظمة الانتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، من خلال توجيه الزراعات (تحويلها) حسب المناطق (جافة وشبه جافة) وحسب المناخ الملائم .

والهدف من إعادة تحويل الأنظمة الزراعية هو المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل عالية أو على المدى المتوسط من اجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية.

– **التدابير الخاصة بالبرنامج الوطني للتشجير**: تم نية توسيع عمليات التشجير عن طريق اعادة تجديد الثروة الغابية، بغرس أشجار الفلين، والحفاظ على الأحواض المنحدرة للسدود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الاقتصادية، كأشجار الزيتون والتين والكرز، ....الخ وفائدة اجتماعية (توفير مداخيل للفلاح).

– **التدابير الخاصة ببرامج لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع ودفع وتيرة الانجازات في الميدان تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

– **التدابير الخاصة ببرامج لاستصلاح أراضي الجنوب والأراضي المحيطة بالواحات:** استصلاح الأراضي المحاذية يدخل في برنامج الامتيازات، أما الاستصلاحات الكبرى والتي تتطلب وسائل وتقنيات وتكاليف فإنها تفتح للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

إذا يجب على كل دولة تسعى للوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة الاعتماد على مجموعة من العناصر والبدائل المساعدة على تحريك عجلة التنمية والمضي قدما نحو الأفضل، نلخصها فيما يلي: الاهتمام والاعتماد على القطاع الخاص المحلي، تطوير القطاع الفلاحي، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرافد للاستثمار والتطوير، تطوير القطاع السياحي، تفعيل المنظومة المالية والمصرفية. (بن جروة، بوخلوة، و بودرجة، 2018، صفحة 14)

4.3 وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يرتكز تنفيذ البرامج التي تم وضعها في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على مجموعة من الوسائل المالية والتقنية لتحقيق الأهداف المسطرة نوجزها فيما يلي: (كتفي، 2006، صفحة 17)

- **الآلية المالية:** تقوم آلية التمويل أساسا على:

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA): الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية من أجل أن يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد وهي:

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.
- المنشور الوزاري رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الايرادات والنفقات للصندوق.

- المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 والمحدد لشروط الاستفادة من الصندوق، وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998، وكان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعرفة بتسمية العامة للامتيازات الفلاحية (GCA) "Général des Concessions Agricoles": (كتفي، 2006، صفحة 18)

القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية: انطلق القرض الفلاحي مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001، ولهذا فالصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) " Caisse Nationale des Mutualité Agricole"، مدعو للتكفل بمهمة اساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاث وهي: (عياش، 2011، صفحة 89)

- هيئة للاقتراض؛
- التأمين الاقتصادي؛
- محاسب الصناديق العمومية.

- **الآلية التقنية:** تم اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الانتاج الفلاحي لهذا وضع نظام تقني متعدد الأشكال وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي، ويتضمن هذا التزام مجموعة من الأنشطة: كالتكوين، الإرشاد، الإعلام، والاتصال. (عياش، 2011، صفحة 92)
- **الآليات الحديثة لتنفيذ مخطط التنمية الفلاحية:** سنحاول تقديم الآليات الحديثة أو البرامج التكميلية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وذلك من خلال: (كتفي، 2006، صفحة 150)

- توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى أبعاد ريفية.
- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (التكامل الاقتصادي والاجتماعي).
- برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

5.3 نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: ترك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من خلال برامجه والسياسات المتضمنة فيه آثارا واضحة على الجهاز الإنتاجي بصفة خاصة

وعلى القطاع الفلاحي بصفة عامة، حيث بلغت مساحة الأراضي الفلاحية المستصلحة 2.752.000هكتار خلال الفترة (2000-2006)، في حين بلغت عملية التشجير في المناطق الرعوية ما يقارب مساحة 193.500هكتار ما بين سنتي 2000 و2006.

كما شملت أنظمة السقي بالتقطير في بداية تطبيقها مساحة قدرت ب 177.300 هكتار، أما تطور المساحة المسقية بالتقطير فكانت في نهاية سنة 2006 حوالي 186.100 هكتار، ضف إلى ذلك فقد بلغ حجم الدعم من أجل الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية حسب الالتزام المبرم في المخطط قيمة 1.017.000 دج لكل مستثمرة. (قصوري ، 2012، الصفحات 143-144)

كما عمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على توفير عدد كبير من الإنتاج الحيواني والنباتي، حيث تشير الاحصائيات أنه قد زادت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية لتنتقل من 32% خلال الفترة 1996-2000، لتصل إلى 40% خلال الفترة 2000-2003.

و قد مكن المخطط كذلك من رفع نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي إذ حقق حوالي 747ألف منصب شغل منها 336 ألف بصفة دائمة، كما أنه في سنة 2001 حقق معدل النمو حوال 16%. (بن تركي، 2007، صفحة 257)

4. مساهمة القطاع الفلاحي في تطوير الاقتصاد الوطني للفترة 2009-2018.

أثبتت الإحصائيات الخاصة بالإنتاج لفترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA أهمية تطور الانتاج في أغلب المحاصيل وقد أشارت وثيقة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لديسمبر من سنة 2000، إلى أن المخطط يسمح بتعبئة موارد مالية استفاد منها القطاع الزراعي بمختلف برامجه، وبلغت 164 مليار دج، كما حقق القطاع الفلاحي نسبة مساهمة في عدة مؤشرات للتنمية الاقتصادية كما يلي:

1.4 مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني: يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، وهذا من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان، وبالتالي يرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي في البلد. (غردي، 2012، صفحة 31)، كما هو مبين في الجدول التالي (الزراعية، 2012، 2014، 2016، 2018)

الجدول 1: تطور مساهمة الانتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2009–2018)

السنة	اجمالي الناتج المحلي	اجمالي الناتج الزراعي	النسبة %
2009	138126	12820	9,28
2010	161734,4	13644,41	8,43
2011	198769,1	16110,62	8,10
2012	207821,72	18334,02	8,82
2013	209415,56	20573,39	9,82
2014	213343,24	21966,6	10,29
2015	166894	19718	11,8
2016	160090,44	19551,48	12,21
2017	167574,8	20565,07	12,27
2018	204552,30	20769,54	10,15

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة بإحصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، مرجع سابق.

ويمكن توضيح بينات الجدول في الشكل البياني التالي:

الشكل 1: تطور مساهمة الانتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2009–2018)

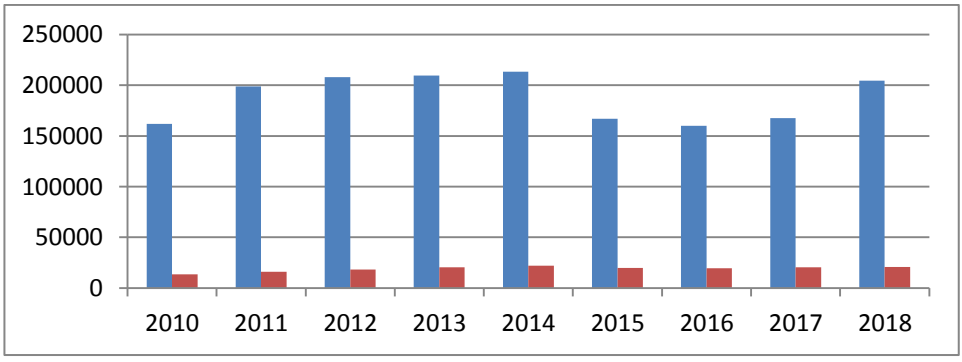

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول 1

نلاحظ من خلال البيانات الموجودة في الجدول أعلاه أن هناك زيادة معتبرة في الانتاج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي كل سنة وهذا نتيجة للسياسات التنموية والدعم الفلاحي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث انتقلت نسبة الانتاج في القطاع الفلاحي من 9,28 % سنة 2009، إلى 9,82% سنة 2013 ليبدأ سلسلة الارتفاعات خلال الفترة 2013 إلى 2017 ليعود ويتراجع إلى 10,15 % لسنة 2018.

وعلى الرغم من هذه الزيادة في مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام إلا أنها لا تزال ضئيلة مقارنة مع مساهمات القطاعات الأخرى كالصناعة.

2.4 مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي: انصب مفهوم الأمن الغذائي على نشاطين اقتصاديين هما: المخزون الاستراتيجي للغذاء والاكتفاء الذاتي، فالمخزون الاستراتيجي هو الطعام المخزون لمجابهة الأزمات الغذائية بهن والاكتفاء الذاتي هو أن يكون للدولة ما يفي حاجتها من الطعام إما بالإنتاج أو بالشراء. (قرومي و معزوز، 2014، صفحة 59)

يعرف الأمن الغذائي على أنه توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، وبأسعار تتناسب مع دخولهم، أما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجيات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، و الجدول التالي يبين نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب خلال الفترة (2009-2018).

الجدول 2: نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب خلال الفترة (2009–2018)

الوحدة: مليون قنطار

السنة	الانتاج	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
2009-2013	4620,3	7,2	8910,5	-8903,3	13523,6	34,2
2014	3435,2	1,0	12497,7	12496,7-	15931,8	21,6
2015	3829,4	3,1	13816,3	-13813,1	17642,5	21,7
2016	3445,2	4,6	13331,6	-1337	16772,2	20,5
2017	3478,1	0,5	12892,7	-12892,2	16370,3	21,2
2018	6065,9	1,2	16734,6	-16733,4	22799,3	26,6

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة باحصائيات الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول أنه على الرغم من السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لترقية القطاع الفلاحي وتدعيمه، إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي لم تبلغ عتبة 35% خلال الفترة 2009-2013، بل ما زاد الطين بلة هو انخفاضها التدريجي إلى 20,5% خلال عام 2016، لتعود للتحسن التدريجي في الفترة 2017 و2018 حيث بلغت النسبة 21,2%و 26,6% على التوالي.

حسب الإحصائيات أن أكثر من 80% من احتياجاتنا الغذائية من الحبوب تعتمد على الاستيراد وهذا ما يرهق ميزان المدفوعات، ويجعلنا عرضة للآثار السلبية لتقلبات الأسعار والأزمات الاقتصادية، كما أن حجم الانتاج الزراعي يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يضفي أهمية بالغة للحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء، من اجل تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية وهذا ما ادى إلى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز الغذائي وزيادة المديونية الخارجية والتي تشكل عبئا متزايدا على العجز في ميزان المدفوعات.

3.4 مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل بالجزائر: لايزال القطاع الفلاحي من اهم القطاعات التي تساهم في القضاء على البطالة، وتفعيل سياسة التشغيل المنتهجة من طرف الدولة كما في الجدول التالي:

الجدول 3: مساهمة القطاع الفلاحي في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009–2018)

الوحدة: ألف نسمة

السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	النسبة %
2009	10544	2358,34	22,36
2010	14968	3157	21,09
2011	15285	2442,6	15,98
2012	11423	2476,5	21,67
2013	11964	2528,9	21,13
2014	11453	2550,6	22,27
2015	11931	4959,8	41,57
2016	10845	2545,19	23,46
2017	10855	2608,77	24,03
2018	12400	2648,98	21,36

المصدر:من اعداد الباحثة بالاستعانة بإحصائيات الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربيةمرجع سابق.

والشكل الموالي يبين لنا بصورة أوضح نسبة اليد العاملة الزراعية إلى اليد العاملة الكلية في الجزائر وخلال الفترة 2009-2018:

الشكل (2): القوى العاملة الكلية والقوى العاملة الزراعية في الجزائر خلال (2009–2018)

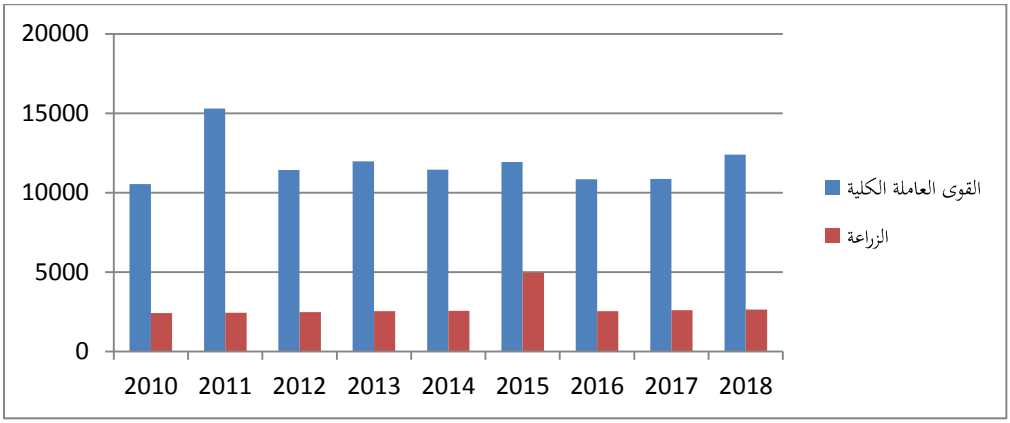

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول 3

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ارتفاع مستمر في عدد السكان المشتغلين أو حجم القوى العاملة الكلي خلال الفترة 2009–2011، لينخفض سنة 2012، ويعود للارتفاع تارة ثم ينخفض مرة أخرى، وكذلك نلاحظ أن عدد العاملين في القطاع الفلاحي بين الارتفاع والانخفاض، فالارتفاع كان سببه استجابة اليد العاملة للإصلاحات الفلاحية التي شهدتها الدولة الجزائرية حيث بلغت نسبة اليد العاملة الزراعية ذروتها في سنة 2015 بنسبة 41,37% من اليد العاملة الكلية، بالإضافة إلى التسهيلات والامتيازات الممنوحة للفلاحة، من خلال برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي أطلقته الحكومة خلال الفترة (2010–2014)، وأما الانخفاض فقد يرجع إلى عزوف الشباب عن العمل في القطاع الفلاحي وبحثهم عن العمل في قطاعات أخرى أقل تكلفة وأسرع ربحا، حيث نلاحظ تراجع النسبة الى أكثر من 20% ولا تتجاوز 25% من اليد العاملة الكلية خلال الفترة 2016–2018.

4.4 مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية:

تبنت الجزائر في سياساتها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، وهو ما نتناوله فيما يلي:

- **المساهمة في ترقية الصادرات**: تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات الدالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 4: مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خلال الفترة (2009–2017)

الوحدة: مليون دولار

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية
2009-2013	54523	406,5
2014	62884,3	647
2015	34796	648,1
2016	30027,6	867,3
2017	35191,1	756,8

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة بإحصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية مرجع سابق.

❖ **المساهمة في ترقية الواردات:** إن زيادة كمية الانتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع، ويظهر هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول 5: "مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الواردات خلال الفترة (2009–2018)"

الوحدة: مليون دولار

السنة	الواردات الكلية	الواردات الزراعية
2009-2013	45455,9	10333,5
2014	58274,1	12872,9
2015	51803,1	10247,8
2016	46059,2	10309,1
2017	47089,5	10332,2
2018	46333,1	10306

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة بإحصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية مرجع سابق.

❖ **رصيد الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 2009–2018:**

يمكن ملاحظة العجز التجاري الزراعي الذي تعيشه الجزائر بسبب ارتفاع الواردات الزراعية وانخفاض الصادرات الزراعية من خلال الجدول التالي:

الجدول 6: "رصيد الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2009-2018"

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	رصيد الميزان التجاري الزراعي
2009-2013	406,2	10333,5	9927,3-
2014	647,0	12872,9	12225,9-
2015	648,1	10247,8	9599,7-
2016	867,3	10309,1	9441,8-
2017	756,8	10332,2	9575,4-

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام معطيات الجدولين السابقين.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ الزيادة المطردة في العجز التجاري الزراعي حيث تضاعفت خلال الفترة 2009-2013، إلى 2014، وهذا راجع إلى الزيادة الملحوظة في حجم الاستيراد وتذبذب الصادرات الزراعية.

5. الخاتمة:

تمتلك الجزائر مقومات طبيعية وبشرية تمكنها من ترقية القطاع الفلاحي وتحسينه ليكون الخيار الاستراتيجي لها كبديل لقطاع المحروقات، وبعد دراستنا تم التوصل إلى جملة من النتائج نوضحها فيما يلي:

- تعاني الجزائر من قصور في تلبية الحاجيات المحلية من المواد الغذائية الأساسية، على الرغم من الموارد المتاحة من أراضي وموارد مائية وبشرية.
- لم تستطع الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لترقية ودعم القطاع الفلاحي من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ومن أجل أن نحقق التنمية الاقتصادية ونصل إلى أهدافها المرجوة هناك بعض التوصيات التي يمكن طرحها:

- وجب على الجزائر تحديد نقاط القوة لديها وإعادة النظر في السياسات المقترحة والتخطيط للمستقبل من خلال وضع خطط ودراسات استشرافية جيدة لتوجيه الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وتعبئتها نحو الاستثمارات الفلاحية، وبهذا تدعم القطاع الفلاحي وتتوجه نحو اقتصاد منتج.

- ❖ يجب الابتعاد عن الاعتماد الكلي على عائدات المحروقات والبحث عن بدائل استراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي.
- ❖ يجب تشجيع التطور التكنولوجي من أجل زيادة المردودية وتطوير المستثمرات الفلاحية، وتنمية البحث في المجال الزراعي.
- ❖ يجب تنظيم الأسواق ومنع الاحتكار من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء.

آفاق البحث: و كخلاصة لما سبق فيمكننا أن نفكر في موضوع للبحث فيه:

- الاستثمار في القطاع الفلاحي –واقع و استشراف–.
- القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر.

قائمة المراجع:

- العارف ,ج .(2010) .*الاقتصاد الزراعي* .(.ed 1)عمان :دار الراية للنشر والتوزيع.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2012، 2014، 2016، 2018). *الكتاب السنوي للإحصاءيات الزراعية العربية*. السودان: جامعة الدول العربية.
- بن تركي ,ع .(2007) .تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية .جامعة باتنة.
- حفناوي ,أ .(2013) .تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي .*مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح* .جامعة سطيف .1
- حكيم بن جروة، رمزي بوخلوة، و رمزي بودرجة. (2018). العناصر التمويلية المحركة والمساعدة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة مستدامة. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*(1).
- زكي رواء، و يونس الطويل. (2010). *التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان* (الإصدار 1). عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- عياش ,خ .(2011) .سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية المحلية (2007–2000)، مذكة ماجستير في العلوم الإتصادية .جامعة الجزائر .3
- غردي ,م .(2012) .القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .جامعة الجزائر .3
- قرومي ,ح &.,معزوز ,ز .(2014) .القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر .*الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية* .جامعة المدية.

- قصوري ,م .(2012) .الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ي العلوم الاقتصادية .جامعة عنابة.
- كتفي ,س .(2006) .تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة –2000) (2005، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية .جامعة قسنطينة.
- محمد بوجيهي. (2006). تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة قسنطينة.
- محمد عجمية، و الليثي علي. (1998). *التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها سياساتها*. الاسكندرية: دار الجامعة.
- مدحت القريشي. (2007). *التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات*. الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- مصطفى حسين، محمد شفيق طنيب، و أميمة بدران. (1995). *أبعاد التنمية في الوطن العربي*. الأردن: دار المستقبل للنشر.
- Bouri, C. (2010). Les politiques de développement agicol, le cas de l'Algérie, Impact du PNDA/PNDAR sur su le développement économique, Thèse de Doctorat en Sciences de gestion. Université d'Oran.
- DJAAFRI, D., & ABDELLI, I. (2019). The reality of the agricultural sector in Algeria, econometric study during the period (1990-2014). *Journal of economic growth and entrepreneurship, 3*(1).